العرب
الإثنين 2020/03/16
السنة 42 العدد 11648

التحالف العربي ينفي شرخا في علاقته بالمجلس الانتقالي

الرياض – نفى التحالف العربي الذي تقوده السعودية دعما للسلطة الشرعية في اليمن، وجود شرخ في علاقته بالمجلس الانتقالي الجنوبي الذي بات بمثابة الممثل السياسي الأبرز لمحافظات جنوب اليمن وأصبح له حضور بارز هناك بفعل قوّاته المشاركة في ضبط الأمن بالعديد من المناطق غير الخاضعة للمتمرّدين الحوثيين.

وجاء ذلك على لسان المتحدث الرسمي باسم التحالف العقيد الركن تركي المالكي، الذي بدا بصدد التعقيب على حادثة عدم السماح بعودة عدد من قيادات المجلس من العاصمة الأردنية عمّان إلى عدن، الأمر الذي أثار غضبا وتساؤلات داخل المجلس الانتقالي.

وعزا المالكي الحديث عن وجود ذلك "الشرخ"، إلى وجود "إعلام مغرض يحاول نقل معلومات مغلوطة عن الواقع في عدن".

وقال لقناة العربية إنّ اتفاق الرياض الذي رعت المملكة العربية السعودية توقيعه قبل عدّة أشهر بين السلطة الشرعية والمجلس الانتقالي بصدد تحقيق الكثير من أهدافه، وإنّ الاتفاق "أسهم في إعادة الحياة الطبيعية إلى محافظة عدن".

وأضاف "نسعى إلى إعادة حركة المشاريع والاستثمارات من أجل إعمار عدن، وتأهيل المطار وتطوير الميناء فيها".

تركي المالكي

قوات التحالف تعمل على تذليل الصعاب أمام اتفاق الرياض

كما أوضح أن اتفاق الرياض دخل الآن في المرحلة الثانية لتنفيذه، مضيفا أن قوات التحالف تعمل على تذليل كافة الصعاب أمامه.

ورغم النبرة المتفائلة للتحالف، فإن متابعين للشأن اليمني يقرّون بتعثّر تنفيذ الاتفاق بسبب تضافر عدة عوامل على رأسها ارتباك حكومة الرئيس عبدربّه منصور هادي ووجود شقّ إخواني داخلها يعمل بشكل مستمرّ على رفع وتيرة العداء للمجلس الانتقالي الجنوبي.

ودعت السعودية الأسبوع الماضي، حكومة هادي والمجلس الانتقالي إلى حل الخلافات القائمة بينهما "بعيدا عن المهاترات الإعلامية من أجل تنفيذ اتفاق الرياض".

وجاءت هذه الدعوة عقب اتهامات وجهها المجلس لقيادة التحالف العربي بمنع قيادات للمجلس من العودة إلى عدن.

وتحاول الشرعية اللعب على وتر الخلافات بين الانتقالي والسعودية قائدة التحالف وراعية الاتفاق لتوتير العلاقة بين الطرفين.

ورعت السعودية، في نوفمبر الماضي، اتفاقا بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي، تضمن عودة الحكومة إلى عدن، وتفعيل سلطات الدولة اليمنية، وإعادة تنظيم كافة القوات تحت قيادة وزارة الدفاع. وحُددت مهلة زمنية بشهرين للتنفيذ، غير أن معظم بنود الاتفاق لم تُنفذ حتى الآن.

وبدا مؤخّرا أنّ الاتّفاق بات على شفا الانهيار الكامل بسبب استغلال الشقّ الإخواني في الشرعية اليمنية ثغرات في صياغاته وضعف البنود المتعلّقة بالجانب التنفيذي ليواصل ما كان قد شرع فيه قبل توقيع الاتفاق من محاولة بسط السيطرة على مناطق جنوبية وهو الأمر الذي أدّى في أغسطس الماضي إلى صدام مسلّح بين المجلس والقوات التابعة لحزب الإصلاح والعاملة تحت لافتة الشرعية. وخشيت دوائر مقرّبة من المجلس الانتقالي من أنّ التحالف العربي بصدد الخروج عن حياده والانحياز لطرف دون آخر.

ونقلت وكالة رويترز في وقت سابق عن مصادر مطّلعة أنّ ما لا يقل عن خمسة من قادة المجلس الانتقالي الجنوبي منهم اللواء شلال علي شائع مدير أمن عدن، كانوا في طريق العودة على متن رحلة طيران من عمّان إلى عدن. وأضافت أن الطائرة لم تتمكن من الإقلاع بعدما لم يسمح التحالف الذي تقوده السعودية لها بدخول المجال الجوي اليمني.

وتجلّى الموقف الغاضب للمجلس من منع التحالف لقياداته من العودة إلى عدن من خلال بيان أصدره الأسبوع الماضي وقال فيه إنّ منع هؤلاء القادة من العودة "سابقة خطيرة تنذر باندلاع ثورة شعبية جنوبية لا تبقي ولا تذر".

كما ورد في ذات البيان "إزاء ذلك فإننا نطلب من قيادة التحالف توضيحات حول ما حدث، وتحت أي مبرر يتم المنع من العودة إلى أرض الوطن، وإدراك ما سيترتب عن ذلك المنع من انعكاسات داخلية على جميع الأصعدة بما في ذلك جهود إحلال السلام".

وترى السعودية أنّ تنفيذ اتّفاق الرياض من شأنه أن يحسّن من أوضاع المناطق الخارجة عن سيطرة المتمرّدين الحوثيين. ويقول يمنيون إنّ السعودية بذلت بالفعل الكثير من المساعدات لليمن في مرحلة الأزمة الخانقة التي يمر بها منذ أكثر من خمس سنوات، لكنّ تلك المساعدات لم تحقّق أهدافها بفعل الفساد المستشري في مفاصل الحكومة الشرعية التي جيّرت ما تحصل عليه من أموال لمصلحة أعضائها الذين يقيم أغلبهم خارج البلاد بعيدا عن مشاغل مواطنيهم.

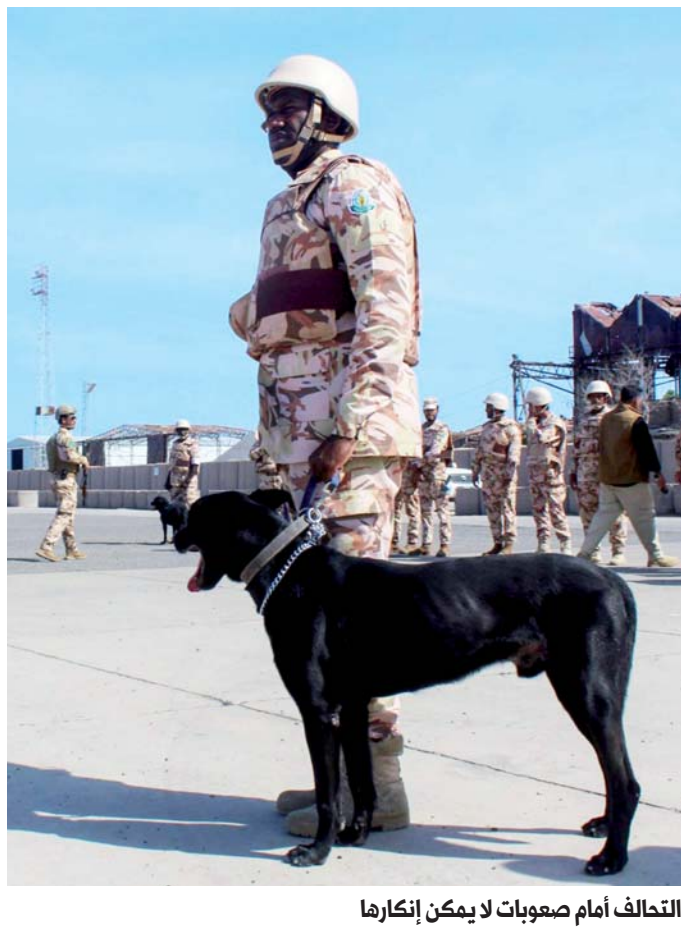

التحالف أمام صعوبات لا يمكن إنكارها

إخوان الكويت يستغلون المخاوف من كورونا لإثارة أزمة مع مصر

محاولة قطع التنسيق الذي أدّى إلى تفكيك الخلية الإخوانية في الكويت

الكويت بخير.. لولا صداع الإخوان

وجود علاقات جيدة بين مصر والكويت واستمرار التنسيق السياسي والأمني بين البلدين لا يخدمان مصلحة جماعة الإخوان التي كثيرا ما حاولت استخدام الساحة الكويتية ملاذا آمنا لعناصرها ومصدرا لجمع الأموال لتنظيمها الدولي، ولذلك لا توفّر الجماعة مناسبة لمحاولة ضرب تلك العلاقات وقطعها.

الكويت – يحاول إخوان الكويت استغلال حالة الخوف من انتشار فايروس كورونا لتعكير العلاقات الكويتية المصرية، التي لم يخدم استقرارها مصلحتهم، حيث أدى التنسيق بين البلدين، العام الماضي، إلى تفكيك شبكة إقليمية كانوا قد شرعوا في إقامتها لجمع الأموال في الكويت ونقلها إلى مصر لتمويل أنشطتهم في ظل الضغوط والمصاعب التي تواجهها فلولهم هناك.

ونفى وزير الخارجية الكويتي الشيخ أحمد ناصر المحمد الصباح أن تكون الحكومة المصرية قد مارست أي ضغوط على بلاده لمواصلة دخول العمالة المصرية إليها رغم محاذير انتقال فايروس كورونا التي يطرحها تنقّل الأفراد بين الدول في الوقت الحالي.

وكان الإخوان قد شككوا في شفافية المعلومات التي تنشرها حكومة الشيخ صباح الخالد بشأن انتشار الفايروس، متهمين إياها بالتكتّم على عدد الإصابات به في صفوف الجالية المصرية بالكويت.

وطالب محمّد الدلال النائب بمجلس الأمّة (البرلمان) والمنتمي للحركة الدستورية الإسلامية التي تمثل الواجهة السياسية لجماعة الإخوان المسلمين في الكويت، بإعلان واضح عن أعداد الحالات المصابة بكورونا، متسائلا "هل الرقم المعلن صحيح أم لا.. وهل بين الذين جاؤوا من مصر من الكويتيين والمصريين مصابون بكورونا.. وهل هناك أسباب سياسية تمنع الإجابة عن السؤال؟".

وقال إنّ "الكويتيين يعلمون عن أعداد وأسماء الكويتيين المصابين القادمين من مصر لكنها لم تعلَن"، مضيفا "المسألة لا تحتاج إلى أن نغطي الحقائق لأي سبب من الأسباب. وللأسف هناك حالات مصابة لأشخاص جاؤوا من مصر وأسماؤهم وأسماء عوائلهم متداولة ولكن لم يعلن عنهم بشكل رسمي".

وردّ وزير الخارجية على ذلك بالقول "غير صحيح على الإطلاق ممارسة الحكومة المصرية أي ضغوط علينا"، مؤكّدا "العلاقة بين الكويت ومصر لها خصوصية وهي متجذرة".

وقاد تشكيك الإخوان في صحّة البيانات المعلنة بشأن انتشار الفايروس إلى انطلاق حملة عبر مواقع التواصل الاجتماعي على مصر وجاليتها في الكويت تقوم على تحميل تلك الجالية مسؤولية تسرّب الفايروس إلى البلد.

وأصدر السفير المصري في الكويت طارق القوني بيانا صحافيا قال فيه إنّ سفارة بلاده تتابع "حملات التشويه والتحريض المستمرة على مصر والجالية على وسائل التواصل الاجتماعي، وخاصة ما يتعلق بتفشي فايروس كورونا بين أبناء الجالية العائدين من مصر مؤخرا"، مشيرا في هذا الصدد إلى أن "بيانات وزارة الصحة الكويتية لم ترصد حتى الآن أي حالة إصابة بين القادمين من مصر".

ويشارك إخوان الكويت سائر فروع التنظيم الدولي الذي ينتمون إليه حالة العداء لمصر التي أطاحت بهم سريعا من حكم البلاد، وواصلت محاصرتهم داخليا عبر الملاحقات الأمنية والقضائية، وخارجيا عبر شبكة علاقاتها مع عدّة دول من بينها الكويت.

وأقدمت السلطات الكويتية صيف العام الماضي على ترحيل عناصر خلية تابعة لجماعة الإخوان بيّنت التحقيقات أنّهم كانوا يديرون شبكة لنقل الأموال بمساعدة شخصيات محلّية وفّرت الكفالة لهم، حيث يتطلّب دخول الأجانب وإقامتهم في الكويت وجود كفيل محلّي.

وكشفت وزارة الداخلية الكويتية آنذاك أنّ أفراد الخلية الإخوانية فارّون من مصر حيث كانت قد صدرت ضدّهم أحكام قضائية وصل بعضها إلى السجن لمدة 15 عاما.

ولاحقا أظهرت معلومات كشفت عنها مصادر كويتية مطلعة أنّ الخلية المقبوض عليها في الكويت كانت تدار من تركيا، وأن لعناصرها صلات بقطر.

الشيخ أحمد ناصر المحمد

مصر لا تمارس علينا أي ضغوط في ملف دخول العمال

وقالت الحكومة الكويتية إنّ تسليم المقبوض عليهم إلى مصر تمّ بموجب الاتفاقيات المشتركة بين الجانبين، واستند إلى "التنسيق والتعاون الأمني الكويتي المصري الكبير" من منطلق أنّ "أمن البلدين كل لا يتجزّأ"، وفق تعبير نائب وزير الخارجية الكويتي خالد الجارالله. وأغلقت الكويت بتسليمها عناصر تلك الخلية الإخوانية للسلطات المصرية، الباب أمام عناصر الإخوان الفارين من مصر لاتخاذ الأراضي الكويتية ملاذا آمنا لهم. ونظر في الداخل الكويتي بارتياح لعملية الكشف عن الخلية الإخوانية وتوقيف عناصرها وتسليمهم لمصر، وذلك خصوصا من زاوية لفت النظر لدور الإخوان في البلد وتهديدهم لمصالحه العليا وتوظيفهم مؤسسات الدولة وأموالها في خدمة تنظيمهم الدولي.

ومع الأزمة التي خلقها انتشار فايروس كورونا تلوح للإخوان فرصة الانتقام من الكويت ومصر معا بالنظر إلى وجود ارتباط مصلحي بين الطرفين في ملف العمالة الوافدة، حيث يجد الجانب المصري في سوق العمل الكويتية متنفّسا للتخفيف من أزمة البطالة وإيجاد مصدر إضافي للعملة الصعبة، بينما تحتاج الكويت للعمالة المصرية مثل حاجتها لعمال من سائر البلدان وفي مختلف القطاعات.

وأعلنت وزارة الصحة الكويتية، الأحد، تسجيل ثماني حالات جديدة مصابة بالفايروس في البلاد ليرتفع بذلك عدد الإصابات إلى 112. وقال المتحدث باسم الوزارة عبدالله السند في مؤتمر صحافي إن الحالات هي "ثلاث قادمة من المملكة المتحدة، وثلاث مخالطة لحالات سابقة، وحالة واحدة قادمة من فرنسا وأخرى مرتبطة بالسفر إلى إيران كانت في الحجر الصحي".

وشكّل انتشار الفايروس أزمة استثنائية في الكويت التي وجدت نفسها بين خيارين صعبين، إغلاق الباب أمام الوافدين الأمر الذي يؤثّر عميقا في اقتصادها، أو مواصلة فتح الباب لهم رغم ما يطرحه ذلك من محاذير على الصحّة والسلامة العامّة للمجتمع.

واتّخذت الكويت إجراءات صارمة لمواجهة انتشار الفايروس، وقالت وزارة الداخلية الكويتية في وقت سابق إنّها تدرس إبعاد الوافدين ممّن لا يلتزمون بالتعليمات الصحية.

وأضاف انتشار الفايروس القاتل تعقيدا جديدا لملف الوافدين إلى الكويت والذي تحوّل خلال السنوات الماضية إلى ملفّ إشكالي يطرح تحديات اقتصادية وأمنية واجتماعية. وظهرت في البلد الذي يعتمد في اقتصاده بشكل شبه كامل على عوائد النفط أصوات متشدّدة إزاء الوافدين يبالغ أصحابها في تحميلهم مسؤولية جميع المشاكل.

تضامن إماراتي مع الإيرانيين إزاء كارثة كورونا

أبوظبي – عبّرت دولة الإمارات العربية المتّحدة عن دعمها وتعاطفها مع الشعب الإيراني في مواجهة وباء كورونا المستجدّ الذي طال إيران بشكل استثنائي محدثا خسائر بشرية معتبرة، فضلا عن الخسائر الاقتصادية وما ستخلّفه من مصاعب على الجانب الاجتماعي.

وجاء ذلك خلال مكالمة هاتفية أجراها الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية والتعاون الدولي الإماراتي، الأحد، مع وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، وعكست قدرة إماراتية كبيرة على فصل الخلافات السياسية مهما كان عمقها، عن المسائل الإنسانية.

وقالت وكالة الأنباء الإماراتية "وام" إنّه جرى خلال الاتصال الهاتفي "مناقشة التطورات التي تشهدها المنطقة والعالم في ضوء انتشار وباء كورونا المستجد".

وأضافت أنّ الشيخ عبدالله بن زايد قدّم "تعازيه إلى الشعب الإيراني في ضحايا هذا الوباء العالمي، مؤكدا أن دولة الإمارات تدعم الشعب الإيراني لتخطي هذه المحنة"، مشيرا "إلى العلاقات التي تجمع بين شعبي البلدين الجارين، ومؤكدا على أهمية العمل الجماعي المشترك وتضافر الجهود من أجل التغلب على مثل هذه التحديات العالمية".

وكانت الإمارات قد تجاوزت بشكل مبكّر الدعم المعنوي للإيرانيين في مواجهة انتشار فايروس كورونا، إلى الانخراط العملي في جهود احتواء الوباء في بلدهم، وذلك من خلال مساعدتها منظمة الصحّة العالمية على إيصال إمدادات طبيّة إلى إيران.

وأتاحت المساعدة الإماراتية للمنظمة تقديم إمدادات ومعدات طبية لإيران عن طريق طائرة تابعة للقوات الجوية الإماراتية نقلت 7.5 طن من الإمدادات من المدينة العالمية للخدمات الإنسانية في دبي إلى الأراضي الإيرانية. وتكفّلت المدينة التي تعتبر أكبر مركز لوجستي للخدمات الإنسانية ومواد الإغاثة في العالم، بتغليف وشحن الإمدادات التي شملت مئات الآلاف من القفازات والأقنعة الجراحية والمواد ذات الصلة كافية لمساعدة نحو 15 ألف شخص وعامل في مجال الرعاية الصحية في إيران. وتضمنت الشحنة أيضا أدوات تشخيص مختبري للاستخدام في فحص الآلاف من الأشخاص.